caec 2nd
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية

CBI.IQ | UOD.AC

caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

مؤشرات السلامة المالية وأثرها في تعزيز قاعدة الشمول المالي: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2016-2023

أ.د. علي حميد هندي العلي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة
alih.alali@uokufa.edu.iq

أ.م.د. آسو بهاء الدين قادر
الجامعة التقنية الشمالية / المعهد التقني كركوك
aso.bq@ntu.edu.iq

المستخلص

يستكشف هذا البحث الدور الذي يمكن ان تضطلع به مؤشرات السلامة المالية لتعزيز قاعدة الشمول المالي من خلال مقياس الاستخدام للخدمات المالية الذي يعتمد بدوره على كل من عُنصريّ الائتمان والودائع، إذ يعاني القطاع المصرفي العراقي من فجوة في استخدام الخدمات المالية نتيجة انخفاض التعاملات المالية من جانب، والاعتماد على بعض الآليات غير الرسمية او شبه الرسمية في الحصول على الائتمان او الإيداع من جانبٍ آخر، وهو ما يتعارض مع أساسيات الشمول المالي في البلد.

لذا فالهدف الأساسي الذي يتمحور حوله البحث يتمثل في كيفية زيادة قوة وسلامة القطاع المصرفي العراقي من اجل تحسين قدرته في استيعاب أكبر عدد مُمكن من الزبائن والمُضي قُدماً في تقديم خدماته المالية بما يضمن زيادة ثقة الجمهور فيه وذلك من خلال توضيح امكانياته الحقيقية في مواجهة الازمات المالية المختلفة.

اعتمد البحث في منهجيته على تحليل البيانات المالية ربع السنوية للقطاع المصرفي العراقي وعلى مدى ثماني سنوات (2016 – 2023)، وقد جرى معالجة هذه البيانات بإسلوبيّ التحليل المالي والاحصائي من خلال برنامجيّ (Excel & SPSS)، ومن اهم النتائج التي تم التوصل إليها البحث هو أنه يمكن ملاحظة أهمية مؤشرات السلامة المالية ومساهمتها الاساسية في تعزيز قاعدة الشمول المالي عبر زيادة حجم الاستخدام للخدمات المالية، وعلى وجه التحديد مؤشرات الربحية التي كانت في حالة تصاعد مستمر مما يُعطي انطباعاً بالثقة حول قوة وسلامة القطاع المصرفي العراقي وقدرته على تحقيق الارباح، لذا فانه من الضروري الاهتمام بجميع مؤشرات السلامة المالية بدون أي استثناء، وذلك لدورها الكبير في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، ودعم الاستقرار المالي والذي ينعكس في تعزيز استخدام الخدمات المالية سواء من خلال الائتمان او الإيداع او أي منتجات مالية أخرى.

الكلمات الدالة: السلامة المالية، الاستقرار المالي، استخدام الخدمات المالية، الشمول المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Abstract

This study explores the role that financial soundness indicators can play in strengthening the foundation of financial inclusion, specifically through the usage dimension of financial services, which primarily involves credit and deposit activity. The Iraqi banking sector faces a gap in the usage of financial services due to low levels of financial transactions, and a reliance on informal or semi-formal mechanisms for obtaining credit and making deposits—both of which contradict the core principles of financial inclusion. The main objective of this research is to examine how financial soundness indicators can enhance the stability of the Iraqi banking sector, thereby improving its capacity to attract a broader customer base and advance its financial services. This, in turn, would contribute to building public trust in the sector's actual ability to withstand various financial crises.

The methodological approach is based on the analysis of quarterly financial data from the Iraqi banking sector over eight years (2016–2023). The data were processed using both descriptive and inferential analysis techniques, through Excel and SPSS software. Among the key findings is the significant role of financial soundness indicators in expanding the usage of financial services—particularly profitability indicators, which have shown continuous growth. This trend reflects increased of trust in the sector's strength and profit-generating capacity. Therefore, it is recommended that all financial soundness indicators be given due attention, as they play a vital role in enhancing trust in the banking sector, supporting financial stability, and promoting greater usage of financial services, including credit, deposits, and other financial products.

Keywords: Financial soundness, Financial stability, Financial services usage, Financial inclusion.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المُقدمة

يتميز عالم اليوم بالديناميكية المتسارعة على الأصعدة كافة ولم يكن القطاع المصرفي بمنأى عن هذه التغيرات ولأجل بقاء الأنظمة المالية للدول من دون مشاكل او اضطرابات تعصف بها بين الحين والآخر فانه لابد من مواكبة التطورات التي تشهدها البيئة العالمية، ولعل من اهم ما افرزته هذه البيئة وتحديداً في المجال المصرفي هو السلامة المالية والشمول المالي. فالسلامة المالية تعبير عن قدرة النظام المالي على الاستمرار بأداء وظائفه الأساسية بشكل آمن في ظل أصعب الظروف، ويمكن الوصول لذلك من خلال مجموعة من المؤشرات اهمها مستوى كفاية رأس المال وحجم السيولة وإمكانية تحقيق الأرباح وكذلك جودة الموجودات، في حين ان الشمول المالي يمثل التوجه الاستراتيجي طويل الأمد الذي تهدف من خلاله الأنظمة المالية في الدول الى زيادة وعي الافراد بشأن استخدام الخدمات المصرفية لدمجهم في النظام المالي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم يتم توسيع قاعدة الاستخدام كونها تمثل القاعدة الاساسية للشمول المالي عبر نسبتيّ الائتمان والودائع الاقتصادية.

فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها البنك المركزي العراقي من اجل النهوض بمستوى الشمول المالي الا انه لا تزال هناك فجوات تحد من الجهود المبذولة في سبيل الارتقاء بهذا المفهوم مما قد ينذر بمخاطر مستقبلية، لذا جاء هذا البحث كمحاولة لردم جزء من هذه الفجوة من خلال استكشاف العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية وما يمكن ان ينتج عنها من رؤى يمكن ان تُسهم في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي وذلك عبر تحديد المشكلة بدقة واقتراح الحلول الناجعة لها في سبيل تعزيز التكامل بين المتغيرين، إذ تعاني البيئة المصرفية في العراق من انخفاض بمستوى الثقافة المالية للجمهور وخصوصاً بعد ما مرت به من احداث خلال السنوات المُنصرمة الامر الذي أفقد الكثير من الأفراد القدرة في الوصول إلى الخدمات المالية المطلوبة ناهيك عن حالة من عدم الثقة بالنظام المصرفي، لذا فان تحليل مؤشرات السلامة المالية وبيان نتائجها بكل دقة وشفافية يساعد على إعادة الثقة بالبيئة المصرفية وخصوصاً إن كانت تلك المؤشرات تتصف بالاستقرار، وبالتالي توسيع قاعدة الشمول المالي وزيادة الاستخدام للخدمات المالية.

المبحث الأول: المنهجية العلمية للبحث

أولاً: مُشكلة البحث

على الرغم من الدعم الكبير المُقدم من قبل البنك المركزي العراقي للمصارف المنضوية تحت سلطته الا ان مستويات الشمول المالي لا تزال دون المستوى المطلوب، وقد يكون ذلك بسبب ضعف ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي العراقي من جانب، وانخفاض مستوى الثقافة المالية للجمهور من جانبٍ آخر؛ الامر الذي يحد من قدرة الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية المطلوبة، وبما ان مؤشرات السلامة المالية تمثل الأدوات الأساسية لقياس قوة واستقرار الجهاز المصرفي وحجر الاساس لضمان قدرته في الصمود أمام المخاطر المختلفة مما ينعكس لاحقاً بزيادة ثقة الجمهور عبر انشاء بيئة مصرفية أكثر جاذبية وأماناً، وبالتالي توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال استخدام الخدمات المالية، لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: **هل تُسهم مؤشرات السلامة المالية في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي؟**

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: أهداف البحث

من اجل تحديد الاتجاه العام للبحث وربط عناصره المختلفة مع بعضها البعض فانه لابد من توضيح بنيته الأساسية وجدواه العلمية والتي يمكن الوصول اليها من خلال الاهداف البحثية الآتية:

1. التشخيص الدقيق والشامل لمفهوم السلامة المالية ومكوناتها في النظام المصرفي العراقي.
2. التقييم الواقعي لمستوى الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي في ضوء استخدام الخدمات المالية.
3. استكشاف طبيعة السياسات المُعتمدة والرامية لتعزيز السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي.
4. بيان طبيعة تأثير مؤشرات السلامة المالية (الإيجابية او السلبية) في قدرة المصارف العراقية على التوسع في تقديم خدماتها المالية لشرائح المجتمع كافة.
5. تقديم المقترحات العلمية لصُناع القرار والعاملين في القطاع المصرفي العراقي حول كيفية المحافظة على السلامة المالية وبذات الوقت توسيع نطاق الشمول المالي.

ثالثاً: أهمية البحث

تتجلى اهمية البحث الحالي في مدى مساهمته لحل مشكلة قائمة، أو بعبارة اخرى سد فجوة معرفية لم يتم تناولها بدراسات سابقة؛ خصوصاً وان البحث الحالي يبحث في دراسة تفاعل مُتغيرّين مُهمين في النظام المصرفي وهما السلامة المالية والشمول المالي، وما يمكن ان ينتج عنهما من تحقيق للأهداف التنموية فيما لو تم التطبيق الصحيح لهما، وعلى أساس ذلك يمكن بيان أهمية البحث بالآتي:

1. تقييم قدرة النظام المصرفي العراقي على التوسع في خدماته المالية في ظل القيود التي تفرضها سياسات السلامة المالية.
2. مساعدة صناع القرار في توجيههم نحو تحقيق الأهداف التنموية الشاملة للقطاع المصرفي العراقي من خلال التوضيح التفصيلي لآليات التوسع في الشمول المالي.
3. دعم توجهات الاستدامة للبنك المركزي العراقي في سبيل تحقيق الاستقرار والسلامة المالية من دون الإخلال بالتوجهات الحكومية الرامية للتوسع في الخدمات المالية.
4. العمل على إعادة بناء ثقة الجمهور بالنظام المصرفي العراقي من خلال الخوض الشامل في تحليل مؤشرات السلامة المالية بكل شفافية.
5. دعم التوجهات الأكاديمية الرامية الى معالجة الفجوات المعرفية في الأدبيات المالية المتعلقة بتأثير السلامة المالية على الشمول المالي.

رابعاً: المخطط الفرضي للبحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم تصميم المُخطط الفرضي كما موضح في الشكل (1) والذي يُعبر عن العلاقات الافتراضية بين متغيرات البحث الأساسية والفرعية.

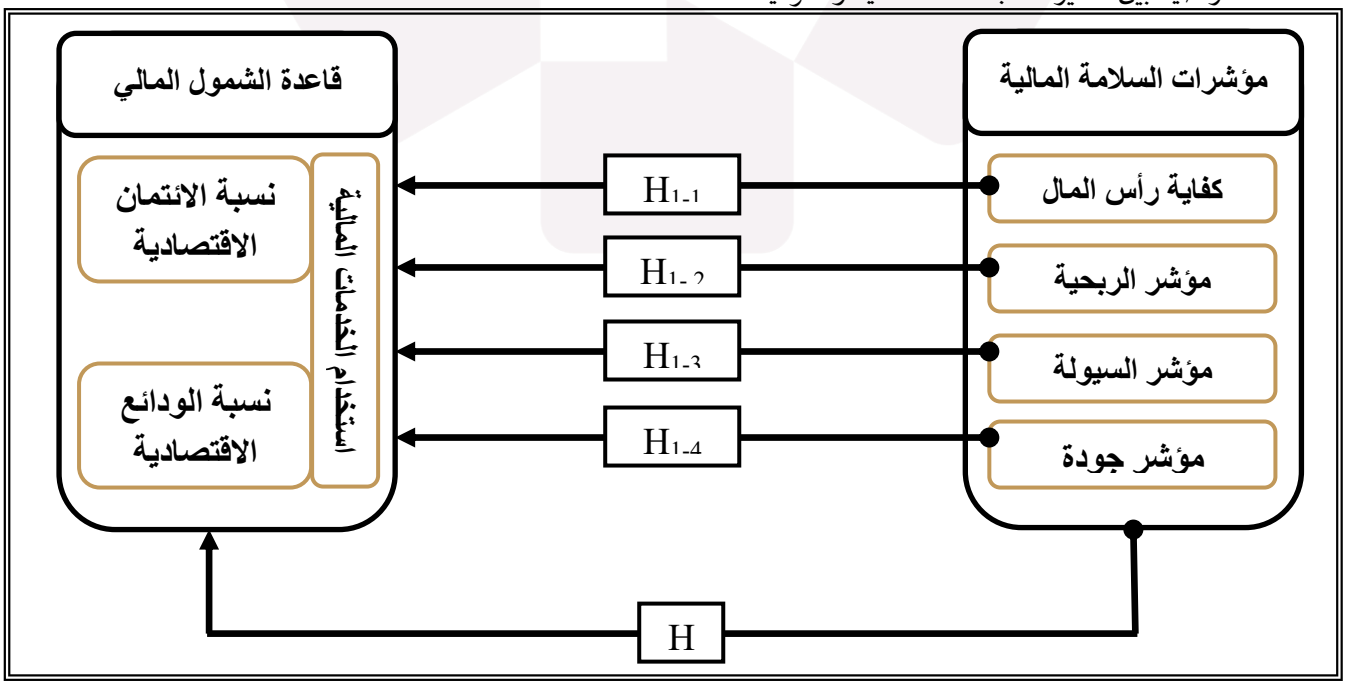

شكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من اعداد الباحثان.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

اعتماداً على ما اظهره المخطط الفرضي للبحث فقد انطلق في معالجة مشكلته الأساسية من خلال وضع فرضية رئيسة تنص على **وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية (مُجتمعةً) في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي**، وقد انبثقت عن هذه الفرضية أربعة فرضيات فرعية كما في ادناه:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الربحية في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر السيولة في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر جودة الموجودات في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي.

خامساً: مجتمع وعينة البحث

لتحديد المسار المنهجي الذي يتبعهُ البحث فانه لابد من تحديد دقيق للمجتمع المبحوث والعينة المُراد دراستها، وفي بحثنا الحالي تم اختيار القطاع المصرفي العراقي بالكامل بما يتضمنه من مصارف حكومية وخاصة ليكون مجتمعاً للبحث بحيث يمكن تعميم النتائج ببساطة مما يُسهل عملية تشخيص نقاط الضعف بدقة وتحديد خطوات التنفيذ لمعالجتها مستقبلاً.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تغطي الحدود الزمانية للبحث المُدة المُمتدة من عام 2016 لغاية عام 2023، اعتماداً على البيانات المالية ربع السنوية، اما الحدود المكانية فتضمنت القطاع المصرفي العراقي.

سادساً: أدوات قياس متغيرات البحث

اعتمد الباحثان في جمع البيانات الخاصة بالبحث على البيانات المالية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي كونها تتناسب وطبيعة البحث، كما وأنها تسهم في قياس متغيراته بشكل أدق من خلال الاعتماد على مجموعة من المعادلات المالية لتكون أدوات قياس متغيرات البحث، وعليه تم تحديد مؤشرات السلامة المالية اعتماداً على كل من: (Emonena, 2025: 104) و (Bank for International Settlements, 2024: 1) و (Al-Ali & Al-Shabeeb, 2024: 73) و (تقرير الاستقرار المالي، 2023: 33) كما مبين في المعادلات ادناه:

$$CAR = \frac{Tier\ 1 + Tier\ 2}{(RWA)} \quad \text{..... 1}$$

إذ ان مؤشر كفاية رأس المال يمكن قياسه من خلال المعادلة (1) والتي تتضمن:

- CAR: اختصار Capital Adequacy Ratio والذي يعني نسبة كفاية رأس المال.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- راس المال التنظيمي Regulatory Capital الذي يتضمن (Tier 1) وهو رأس المال الأساسي (المكون من رأس المال المدفوع + الأرباح المحتجزة) وكذلك (Tier 2) أي رأس المال الثانوي (مثل السندات أو الاحتياطيات الخاصة بإعادة التقييم).
- RWA: اختصار Risk Weighted Assets والذي يعني الموجودات المُرجحة بالمخاطر.

$$\text{ROA} = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots 2$$

$$\text{ROE} = \frac{Net\ Income}{Common\ Equity} \quad \cdots\cdots 3$$

حيث ان مؤشر الربحية يُقاس من خلال المعادلتين (2و3) اللتان تتضمنان:

- ROA: العائد على الموجودات Return on Assets.
- Net Income: صافي الدخل.
- Total Assets: الموجودات الكلية.
- ROE: العائد على حق الملكية Return on Equity.
- Common Equity: حق الملكية العادي.

$$\text{LSR} = \frac{Liquid\ Assets}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots 4$$

$$\text{LBR} = \frac{Liquid\ Assets}{Short\ Term\ Liabilities} \quad \cdots\cdots 5$$

إذ ان مؤشر السيولة يُقاس من خلال المعادلتين (4و5) اللتان تتضمنان:

- LSR: نسبة الموجودات السائلة Liquid Assets Ratio.
- LBR: نسبة احتياطي السيولة Liquidity Buffer Ratio.
- Short Term Liabilities: المطلوبات قصيرة الأجل.

$$\text{DLB} = \frac{Non\ Performing\ Loans}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots 6$$

$$\text{CDR} = \frac{Non\ Performing\ Loans}{Total\ Cash\ Credit} \quad \cdots\cdots 7$$

حيث ان مؤشر جودة الموجودات يُقاس من خلال المعادلتين (6و7) اللتان تتضمنان:

- DLB: عبء القروض المتعثرة Distressed Loans Burden.
- Non Performing Loans: القروض المتعثرة
- CDR: نسبة التخلف عن سداد الائتمان Credit Default Ratio.
- Total Cash Credit: اجمالي الائتمان النقدي.

اما ابعاد قياس قاعدة الشمول المالي فقد تم الاعتماد على ما بينه (Kerouat, 2024: 2192) وبتصرف من الباحثَيّن، وعليه فان أداة القياس يمكن التعبيرعنها كما في المعادلتين ادناه:

$$\text{ECR} = \frac{\text{Credit}}{\text{Real GDP}} \quad \cdots\cdots 8$$

$$\text{EDR} = \frac{\text{Deposit}}{\text{Real GDP}} \quad \cdots\cdots 9$$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

حيث ان قاعدة الشمول المالي تمثل حجم الاستخدام الحقيقي للخدمات المالية والذي يمكن قياسه من خلال المعادلتين (8و9) اللتان تتضمنان:

- ECR: نسبة الائتمان الاقتصادية Economic Credit Ratio.
- Credit: الائتمان.
- Real GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real Gross Domestic Product.
- EDR: نسبة الودائع الاقتصادية Economic Deposit Ratio
- Deposit: الودائع

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم السلامة المالية

تولي البنوك المركزية لأي بلد اهتماماً متزايداً لموضوع السلامة المالية للمصارف وذلك بسبب الدور الكبير الذي تلعبه في تحديد ربحيتها، والإدارة الصحيحة للمخاطر التي تواجهها، وبالتالي ضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل فهي الدليل الواضح على سلامة المصارف مالياً مما يعكس قدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية والأزمات المالية للوفاء بالتزاماتها ضمن الحدود المقبولة من اجل الصمود في وجه ظروف السوق المعاكسة (Emonena,2025:108)، إذ يرى (Anxellin et al.,2025:113) ان السلامة المالية للمؤسسات المالية تؤثر وبشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي وثقة الجمهور، كما ويؤكد (Imade,2025:38) على ان السلامة المالية تعكس استقرار المؤسسات والأسواق المالية عبر حجم المرونة المالية التي تتمتع بها والتي تضمن في النتيجة استقرار النظام المالي وبقاء المصارف سليمة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها، مع استمرار أنشطة الإقراض التي تزاولها، مما يؤدي الى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

وتعرف السلامة المالية بانها مجموعة من المؤشرات التي تقيس قدرة المصارف على ادارة العمليات في ظل الاحداث الطارئة من خلال امكانية الوفاء بالديون في ظل الظروف الاقتصادية غير المؤاتية، ويتم الكشف على تلك القدرة من خلال حسابات رأس المال والاحتياطي الذي يمتلكه المصرف (حسين ومحمد،2024: 509)، أو هي قدرة النظام المالي في الوصول لمستوى الاستقرار المطلوب بالإضافة الى تنمية الأداء عبر معالجة الاختلالات المالية التي تنشأ داخليا أو خارجياً (Schinasi,2004:8)، وبذلك فان السلامة المالية تلعب دوراً اساسياً في تعزيز الرفاه المالي للأفراد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي بشكل ملحوظ وبالتالي تحفيزهم على زيادة الاستخدام للخدمات المالية المتاحة (Van Le, & Tran,2024:334).

وعلى أساس ما تقدم يُعرف الباحثان السلامة المالية بانها قدرة المصارف على الاستمرار بأداء وظائفها الأساسية ومزاولة عملياتها المصرفية بشكل آمن في ظل احنك الظروف الاقتصادية والأزمات غير المتوقعة لتحقيق أهدافها مما ينعكس ايجاباً على سلامة واستقرار النظام المالي.

ثانياً: مؤشرات قياس السلامة المالية

ان للمؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم السلامة المالية فائدة واسعة النطاق للقطاع المصرفي؛ كونها تُمثل الأساس العلمي الذي يعتمد عليه حساب درجات الائتمان في النماذج المالية الخاصة التي طورتها وكالات تقييم مخاطر الائتمان المختلفة؛ بالإضافة إلى ذلك فإن فائدة هذه المؤشرات تكمن في إمكانية تطبيقها بإسلوب المحاكاة للضائقة المالية من خلال اختيار المؤشرات المالية التي تساعد على رصد الجوانب المهمة للتدفقات المالية (Georgios & Konstantina,2025:304)، وفي البحث الحالي تم تحديد مؤشرات السلامة المالية اعتماداً على كل من: (Emonena, 2025: 104) و (Bank for International Settlements, 2024: 1) و (تقرير الاستقرار المالي، 2023: 33) كما مبين ادناه:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. **مؤشر كفاية رأس المال:** مؤشر مالي بالغ الأهمية يُستخدم لتقييم استقرار ومتانة المصارف والمؤسسات المالية كافة، ويُستخدم من قبل الجهات التنظيمية بشكل أساسي لضمان امتلاك المصارف رأس المال الكافي والقادر على تغطية جميع الموجودات ذات المخاطر، مما يُسهم في الحماية من الأزمات المالية المحتملة، ويتم حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الاتية؛ والتي أوردها (Abusharba, et. al,2013:165):

$$\text{CAR} = \frac{\text{Tier 1} + \text{Tier 2}}{(\text{RWA})} \quad \cdots\cdots 1$$

ويرى (Lusmeida & Gunawan,2025:165) ان ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال يجعل المصرف في وضع مالي أفضل وقادر على امتصاص الصدمات المالية، مما يوفر درعاً مالياً يُساعد في منع الضائقة المالية أو التخفيف من حدتها.

2. **مؤشر الربحية:** يستند هذا المؤشر الى مجموعة واسعة من أدوات التحليل المالي والتي تُستخدم لقياس قدرة المصارف على تحقيق الأرباح نسبةً إلى موجوداتها، أو حقوق ملكيتها (رأس المال المستثمر)، إذ يرى (Brigham& Houston,2019:118) ان مؤشرات الربحية تُعد من أبرز المؤشرات التي تعكس الأداء المالي العام وتُستخدم من قبل المستثمرين، والمحللين الماليين، والإدارة على حدٍ سواء من اجل اتخاذ قرارات استراتيجية مُهمة، كونها دلالة واضحة على الأرباح التي بدونها لا يمكن جذب رأس المال الخارجي، لذلك يولي الجميع اهتماما كبيرا بهذا المؤشر وادواته نظراً للأهمية الكبيرة التي يقدمها في الكشف عن كفاءة المصرف او المؤسسة المالية في استخدام الموارد المالية المختلفة (Gitman & Zutter,2015:128)، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال المعادلات الآتية (Al-Ali & Al-Shabeeb, 2024: 73):

$$\text{ROA} = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots 2$$

$$\text{ROE} = \frac{Net\ Income}{Common\ Equity} \quad \cdots\cdots 3$$

3. **مؤشر السيولة:** تُعد السيولة العنصر الرئيسي الذي يضمن استمرارية عمل المصارف او أي مؤسسة مالية، فالسيولة بحسب ما أورده (Brigham& Ehrhardt,2016:108) تمثل قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها من دون ان تتكبد خسائر كبيرة، او هي كل ما تحتفظ به المؤسسة المالية من نقد أو موجودات قابلة للتحول الى نقد بسرعة دون تكبد أي خسائر (العلاف،59:2025)، وقد أظهر (تقرير الاستقرار المالي، 2023: 43) ان مؤشرات السيولة في المصارف العراقية تُعد مقياساً مهماً حول امتلاك المصرف لمستوى مقبول من السيولة والتي تعطي بدورها الضمانات حول قدرته على سداد الالتزامات المتوقعة والطارئة من دون التعرض الى أي مخاطر قد تؤثر على استقراره مستقبلاً، ويمكن حسابها من خلال المعادلتين الاتيتين:

$$\text{LSR} = \frac{Liquid\ Assets}{Total\ Assets} \quad \cdots\cdots 4$$

$$\text{LBR} = \frac{Liquid\ Assets}{Short\ Term\ Liabilities} \quad \cdots\cdots 5$$

4. **مؤشر جودة الموجودات:** تُشكل جودة الموجودات أهمية كبيرة للقطاع المصرفي كونها حجر الأساس لمصداقيته وسلامته واستقراره؛ وذلك للارتباط المباشر بين نوعية الموجودات المُمتلكة ومخاطر الاعسار المالي ذات العلاقة بالمخاطر الائتمانية، والتي تكمن في عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد من قبل المُقترضين، مما يتسبب في خسارة مالية تؤثر في ايرادات المصرف ورأسماله، وعلى أساس ذلك ألزم البنك المركزي العراقي المصارف كافة بوضع مخصص مالي لمواجهة القروض المتعثرة ضمن حدود (2% - 5 %)، وذلك كإجراء احترازي للحد من المخاطر الائتمانية (شبيب، وفيصل،220:2024)، ويمكن حساب مؤشر جودة الموجودات من خلال المعادلتين الاتيتين:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

$$\text{DLB} = \frac{Non - Performing\ Loans}{Total\ Assets} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ 6$$

$$\text{CDR} = \frac{Non - Performing\ Loans}{Total\ Cash\ Credit} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ 7$$

ثالثاً: مفهوم الشمول المالي

يلعب الشمول المالي دورا حاسما في التنمية الشاملة للدول كونه يعمل كمحفز للنمو الاقتصادي، ويُحسن من فرص وصول جميع الافراد في المجتمع الى الخدمات المالية والمصرفية بسهولة ويُسر؛ وكذلك تعزيز المساواة الاجتماعية؛ وتحسين المعيشة والحد من حالات الفقر (Al-Ali & Al-Obaidi,2024:2244)، وهو ما أكدهُ (Vo,2025:1)، وهنا لابد من توضيح امراً غاية في الأهمية الا وهو؛ ان الشمول المالي قد لا يقضي على الفقر بمجرد تطبيقه او اعتماده من قبل الأنظمة المصرفية بل إن بمساعدته للأفراد على تحسين سبل عيشهم عبر منحهم القروض الميسرة يمكن تحسين أوضاعهم العامة والقضاء على ازماتهم المالية، وبالتالي تحقيق هدف الحد من الفقر، وعليه فإن وضع تعريف واضح ومتكامل للشمول المالي أمراً ضرورياً لتعزيز الفهم المشترك والأهداف المتبادلة بين ذوي العلاقة من أصحاب المصلحة.

وقد أورد (تقرير البنك المركزي العراقي،2025: 5) تعريفاً للشمول المالي من خلال وصفه إياه بانه تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع في العراق، وخاصة في تلك المجتمعات المُهمشة او المعزولة (دون قصد) بطريقة مُيسرة ومستدامة كما ويعرفه (شبيب،2025: 1308) بانه عملية ايصال الخدمات المالية من المؤسسات المالية والمصرفية الى افراد المجتمع كافة بكل سهولة عبر ضمان حصة لجميع أفراد المجتمع من الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من قبل النظام المالي في الاقتصاد، او بعبارة أخرى هو عملية توفير الخدمات المالية المتنوعة لمختلف فئات المجتمع دون اقصاء أي فئة منهم، بينما يرى (Abdullah & Jabbar,2024:110) بانه مجموعة الأدوات المستخدمة لتحقيق معدلات أعلى في خطط التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات العالمية المُهمة والأساسية التي تقيس معدلات الوصول إلى الخدمات المالية من قِبل جميع فئات المجتمع، **ويُعرف الباحثان الشمول المالي** بانه استراتيجية مالية بعيدة المدى تهدف الى تثقيف الافراد مالياً من خلال تحفيزهم على استخدام الخدمات المالية والمصرفية (التقليدية أو الرقمية) مما يساعد على دمجهم في النظام المالي وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية.

رابعاً: أبعاد قياس الشمول المالي

اختلف الباحثون بطريقة قياس الشمول المالي فمنهم من اعتمد المنهج الوصفي عبر استخدام الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، بينما اعتمد البعض الآخر المنهج الكمي التحليلي القائم على البيانات المالية، ومع ذلك هنالك اختلاف طفيف في تحديد ابعاد القياس للشمول المالي الا انها لا تخرج خارج اطار **سهولة الوصول وحجم الاستفادة ومستوى الجودة للخدمات المصرفية** كما في دراسة (Al-Ali & Al-Obaidi,2024) والتي تتوافق أيضا مع ما بينته دراسة (Kerouat, 2024) التي اعتمدت هي الأخرى على ثلاثة ابعاد أساسية للشمول المالي والتي تضمنت **إمكانية الوصول والتو افر والاستخدام**، وفي بحثنا الحالي تم الاعتماد على بعد الاستخدام حصراً Usage تماشياً مع اهداف البحث اولاً، وإمكانية القياس الكمي ثانياً، إذ أن هذا البعد ما هو الا تعبير عن القاعدة الأساسية للشمول المالي من خلال تحديد وقياس حجم الاستخدام للخدمات المالية والمصرفية، ويمكن قياسه من خلال المعادلتين الاتيتين:

$$\text{ECR} = \frac{\text{Credit}}{\text{Real GDP}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ 8$$

$$\text{EDR} = \frac{\text{Deposit}}{\text{Real GDP}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ 9$$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتوضح هاتين المعادلتين كيف يؤثر الاستخدام الرقمي على وضع الشمول المالي إذ أن فتح الحسابات المصرفية مُنخفضة التكلفة من الممكن ان يُحسّن إمكانية الوصول لها من قبل الافراد؛ الا ان تعزيز التوافر والاستخدام يتطلب تحسينات أوسع في البنية التحتية التكنولوجية لذلك لم يتم الاعتماد عليها في البحث الحالي.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

أولاً: تحليل مؤشرات السلامة المالية

تعد مؤشرات السلامة المالية من الأدوات المُهمة التي يعتمد عليها الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وفي هذه الفقرة نلاحظ ان اغلب المؤشرات كانت في حالة إيجابية تعكس حالة من الطمأنينة والقوة طيلة مدة الدراسة، فنلاحظ من خلال الجدول (1) نتائج مؤشرات السلامة المالية والتي شهدها القطاع المصرفي العراقي خلال المدة المبحوثة والممتدة من عام (2016) ولغاية عام (2023)، والتي جاءت بشكل فصلي من اجل ان تكون الرؤية التحليلية أكثر واقعية تسمح بالمراقبة الفعالة للأداء المالي، واتخاذ القرارات التصحيحية فيما لو ظهرت مؤشرات سلبية مما ينعكس على كفاءة الأداء، وعلى أساس ذلك سيتم الخوض في تحليل نتائج الجدول (1) كما في الفقرات ادناه:

جدول (1) نتائج مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي

الشهر والسنة	كفاية راس المال	مؤشرات الربحية		مؤشرات جودة السيولة		جودة الموجودات	
		العائد على الموجودات	العائد على حق الملكية	نسبة الموجودات السائلة لإجمالي الموجودات	نسبة الموجودات السائلة للمطلوبات قصيرة الاجل	القروض المتعثرة لإجمالي الموجودات	القروض المتعثرة لإجمالي الائتمان النقدي
Mar,2016	0.066	0.329	0.030	0.987	0.944	0.000	0.269
Jun,2016	0.080	0.295	0.206	1.000	1.000	0.021	0.328
Sep,2016	0.000	0.262	0.361	1.000	0.964	0.030	0.364
Dec,2016	0.705	0.152	0.840	0.986	0.960	0.022	0.317
Mar,2017	0.490	0.348	0.370	0.089	0.186	0.217	0.444
Jun,2017	0.433	0.171	0.207	0.017	0.031	0.229	0.445
Sep,2017	0.476	0.175	0.205	0.000	0.019	0.186	0.385
Dec,2017	0.460	0.386	0.356	0.349	0.031	0.844	0.780
Mar,2018	0.482	0.440	0.261	0.340	0.000	0.946	0.825
Jun,2018	0.476	0.340	0.203	0.349	0.068	1.000	0.923

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

0.908	0.830	0.137	0.438	0.110	0.188	0.937	Sep,2018
0.961	0.869	0.075	0.409	0.015	0.044	0.932	Dec,2018
1.000	0.922	0.466	0.579	0.000	0.000	1.000	Mar,2019
0.681	0.544	0.727	0.719	0.132	0.164	0.903	Jun,2019
0.515	0.436	0.441	0.617	0.230	0.278	0.636	Sep,2019
0.543	0.474	0.516	0.634	0.229	0.267	0.626	Dec,2019
0.439	0.384	0.441	0.638	0.360	0.363	0.649	Mar,2020
0.420	0.469	0.497	0.579	0.233	0.247	0.774	Jun,2020
0.321	0.470	0.298	0.553	0.205	0.212	0.612	Sep,2020
0.403	0.520	0.453	0.647	0.332	0.360	0.412	Dec,2020
0.491	0.594	0.540	0.630	0.162	0.177	0.557	Mar,2021
0.442	0.522	0.516	0.621	0.317	0.383	0.614	Jun,2021
0.414	0.481	0.540	0.647	0.177	0.199	0.617	Sep,2021
0.384	0.385	0.590	0.681	0.106	0.105	0.582	Dec,2021
0.296	0.270	0.714	0.779	0.357	0.377	0.506	Mar,2022
0.211	0.193	0.714	0.804	0.384	0.391	0.303	Jun,2022
0.173	0.156	0.702	0.800	0.627	0.671	0.000	Sep,2022
0.140	0.037	1.000	1.000	0.561	0.573	0.035	Dec,2022
0.150	0.073	0.752	0.868	1.000	1.000	0.087	Mar,2023
0.087	0.066	0.509	0.728	0.599	0.578	0.090	Jun,2023
0.052	0.064	0.385	0.621	0.730	0.748	0.128	Sep,2023
0.000	0.000	0.478	0.685	0.536	0.540	0.271	Dec,2023

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة للبنك المركزي العراقي.

1) **تحليل مؤشر كفاية راس المال:** من اجل التعرف على قدرة القطاع المصرفي العراقي في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليه فانه لابد من قياس قدرته على الإيفاء بالمتطلبات المالية في المدى الطويل وبذلك لابد من معرفة الملاءة المالية للمصارف التي تبين قدرتها على مواجهة المخاطر وأي خسائر غير متوقعة، وبذلك يتم اللجوء الى نسبة كفاية رأس المال، وقد حدد (Basel III) معيار هذه النسبة بـ(8%) إلا ان البنك المركزي العراقي رفع المعيار المرجعي لهذه النسبة الى (12.5%) وذلك بعد إضافة نسبة داعمة لرأس المال إضافة الى النسبة السابقة التي حددتها اتفاقية (Basel III)، ومن خلال نتائج الجدول (1) نلاحظ ان مؤشر كفاية راس المال خلال المدة المبحوثة شهد تحولاً كبيراً من ادنى نسبة لها وهي (0.000) خلال الربع الثالث من عامي 2016 و2022، لأعلى نسبة وهي

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

(1.000) خلال الربع الأول من العام 2019، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة واشارتها الأولية بان القطاع المصرفي يمتلك كفاءة رأس مال عالية جداً الا انها مؤشر خطير على ضعف القدرة على الاستثمار الحقيقي لرأس المال، كما وانها مؤشر سلبي على الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي، وعموماً فان نتائج هذه النسبة للقطاع المصرفي العراقي شهدت نسباً مقبولة جداً كونها التزمت بالمعيار العالمي والمعيار الذي حدده البنك المركزي العراقي باستثناء بعض الحالات الفردية التي تحفظ فيها القطاع المصرفي العراقي بشكل مبالغ فيه مما أدى الى ارتفاع النسبة الى اكثر من (75%) الا انه تم الانتباه لهذا الامر وأُتخذت الإجراءات التصحيحية لان بقاء النسبة المرتفعة دون أي معالجة يُنذر بحدوث ازمة مالية في النظام المصرفي نتيجةً لضعف كفاءته التشغيلية، ومن الإجراءات المُتخذة من قبل البنك المركزي العراقي قرار زيادة رؤوس أموال المصارف وذلك من اجل تدعيم الشريحة الأولى لرأس المال بشقيّه (الأساسي والمساند) والمحافظة على مستوى مرتفع من الملاءة المالية.

2) **تحليل مؤشر الربحية:** يُعد مؤشر الربحية من الأدوات المالية المهمة التي تستخدم لقياس كفاءة الوحدات الاقتصادية خصوصاً والقطاع المصرفي عموماً كونها وعبر مقاييسها المختلفة تبين القدرة الحقيقية على توليد الأرباح من الموارد المختلفة وبالتالي انعكاس ذلك في مستوى العوائد المتحققة، وعلى أساس ذلك تم الاعتماد في قياس مؤشرات السلامة المالية وتحديداً ما يتعلق بمؤشر الربحية على مُعدليّ العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية، ومن خلال نتائج الجدول (1) نلاحظ أن هذين المُعدّلين لا يُثيران القلق بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي اي ان جميع المصارف كانت قادرة على تحقيق معدلات عائد جيدة جداً وبالتالي اعطاء اشارة واضحة عن حالة من الاستقرار المالي، ومع ذلك شهد المُعدلان حالة من الاستقرار الإيجابي طيلة المدة المبحوثة باستثناء أربعة فصول لسنوات مختلفة حقق اثنان منهما ادنى نسبة بينما حقق الفصلين الاخرين اعلى نسبة، ففي الربع الأول من عام 2019 كانت النسبة (0.000) لمعدليّ العائد على الموجودات وحق الملكية والسبب في ذلك هو الانخفاض الذي شهده الربع الأخير من العام 2018 اذ بلغ معدل العائد على الموجودات (4.4%) بينما معدل العائد على حق الملكية بلغ (1.5%) وهما ادنى نسبتان للعائد قد تحققتا طيلة مدة الدراسة بسبب النمو الكبير في اجمالي الموجودات، وكذلك تغير سعر صرف العملة العراقية امام الدولار مما اثر على قيمة الموجودات بالعملة الأجنبية، اما اعلى نسبة لمعدل العائد على الموجودات فكانت خلال الربع الثالث من عام 2023 والتي بلغت (74.8%) بسبب الزيادة الكبيرة في الدخل الصافي للمصارف نتيجة التوسع في عملياتها التشغيلية والاقراضية، ونسبة (84%) خلال الربع الأخير من عام 2016 بالنسبة لمعدل العائد على حق الملكية لزيادة نسبة رأس المال العامل وتوليد الأرباح في كل بنود حقوق المالكين، ولم يتم اعتماد الربع الأول من عام 2023 لمؤشر الربحية بمُعدليه وذلك لان النسبة قد بلغت (1.000) وهو امر مُنافي للمنطق العلمي ومن قبله المالي، اذ ان وجود هكذا نسبة ما هو الا إشارة تحذيرية للمُحلل المالي بضرورة الانتباه حول وجود خطأ إما في البيانات أو آلية الحساب، وعليه لا يتم البناء على أساسها.

3) **تحليل مؤشر السيولة:** يُعد مؤشر السيولة من المؤشرات المالية المهمة في القطاع المصرفي وذلك لان إيجابية هذه النسبة ومقبوليتها تعكس قدرة المصارف على سداد الالتزامات اليومية من دون التعرض الى مخاطر نقص

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

السيولة التي قد تؤثر لاحقاً على استقرار الوضع المالي وسلامته، وفي البحث الحالي تم الاعتماد على معادلتين تقيسان مؤشر السيولة عبر ***نسبة الموجودات السائلة*** التي يمتلكها القطاع المصرفي، وكذلك ***نسبة احتياطي السيولة*** للقطاع المصرفي العراقي، ونلاحظ من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (1) الاحتفاظ الكبير بالموجودات السائلة من قبل المصارف العراقية وتحديداً في بداية المدة عام 2016 ونهايتها في عام 2022 والربع الأول من عام 2023، وذلك في خطوة منها لدرء بعض المخاطر المتمثلة بمواجهة سحوبات المودعين، الا ان هذا الامر له الأثر السلبي على القطاع المصرفي والمتمثل بعدم التوظيف الصحيح للأموال الامر الذي قد ينعكس على ربحية المصارف، بينما شهد العام 2017 اقل نسبة احتفاظ بالموجودات السائلة والتي تراوحت بين (0.000) خلال الربع الثالث ومن قبله الربع الثاني، وما يمكن استنباطه من هذا الامر هو الانخفاض التدريجي بنسبة الموجودات السائلة الى ان وصلت الى الصفر في الربع الثالث من العام 2017، والتي قد بلغت (8.9% و 1.7%) على التوالي، اما نسبة احتياطي السيولة فالحال لم يختلف كثيراً عن النسبة التي سبقتها اذ شهدت المدة أيضا تذبذباً واضحاً بين حالتين اما الانخفاض الكبير في النسبة كما في الأعوام 2017 و 2018، او المبالغة غير المبررة في النسبة كما في بداية المدة أي العام 2016 والربع الأخير من العام 2022، يتبعه الربع الأول من عام 2023، وبعدها بدأت النسبة بالانخفاض لتتوافق مع الواقع المالي الصحيح، والسبب في ذلك هو الارتفاع الكبير في قيمة الودائع الجارية او ذات الطبيعة الجارية في المصارف العراقية، ومع ذلك فان النتائج العامة أيضا تؤكد على ان المصارف العراقية تتجه نحو الاحتفاظ بالسيولة الكبيرة لمواجهة السحوبات الطارئة والتحوط ضد المخاطر.

4) **تحليل مؤشر جودة الموجودات:** يُعد تحليل هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة للمصارف عموماً والبنك المركزي خصوصاً وذلك لأهميته البالغة في حسم أنشطة المصارف التي تقودها نحو تحقيق أهدافها، إذ ان امتلاك المصرف لمؤشر موجودات جيد دلالة واضحة على إمكانية توليد دخل أكبر واعطاءه تقييم أفضل فيما يتعلق بإدارة راس المال، وعلى أساس ذلك تم الاعتماد لقياس هذا المؤشر على معادلتين الأولى ***تقيس عبء القروض المتعثرة***، والثانية ***تقيس نسبة التخلف عن السداد***، واستناداً على ما اظهرته نتائج التحليل الظاهرة في الجدول (1) نلاحظ ان نتائج المعادلتين لمؤشر جودة الموجودات تكاد تكون متقاربة لحد كبير فيما يتعلق بأعلى واقل النسب، وما يمكن الوقوف عنده هو انعدام القروض المتعثرة سواء للموجودات او للائتمان في الربع الأخير من العام 2023 (نهاية مدة البحث) الامر الذي يشير الى نقطة مهمة جداً الا وهي الموقف الجيد والسليم الذي اتبعته المصارف العراقية بخفض نسب عبء القروض والتخلف عن السداد الى ادنى مستوياتها وصولا الى الصفر، وهذا لا يمنع ان نسلط الضوء على النسب الأخرى التي فاقت الـ(10%) خلال فترات مختلفة ضمن المدة المبحوثة والتي تشكل انذاراً بالمخاطر للمصارف عبر التنبؤ بأزمات مالية ان لم يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، ومع ذلك فالانخفاض التدريجي في نهاية مدة الدراسة مؤشر إيجابي على استقرار القطاع المصرفي وانخفاض مخاطره المالية وهو ما يجب المحافظة عليه مُستقبلاً.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثانياً: تحليل أبعاد الشمول المالي

حُددت ابعاد الشمول المالي كما تم توضيحه مُسبقاً من خلال جوانب مهمة منها إمكانية الوصول Accessibility عبر مستوى انتشار الخدمات المصرفية وتوافرها Availability وقاعدة او حجم استخدامها Usage، وقد جرى في البحث الحالي الاعتماد على البُعد الأخير وهو الاستخدام كونه يمثل القاعدة الفعلية لقياس الشمول المالي من خلال ***نسبة الائتمان الاقتصادية، ونسبة الودائع الاقتصادية؛*** إذ يستخدم هذا البُعد كمقياس غير مباشر لمعرفة مستوى الشمول المالي في الدول النامية كون البيانات التفصيلية عن الشمول المالي (كعدد الحسابات لكل فئة او نسبة الانتشار لأجهزة الصراف الآلي ... الخ) غالبًا ما تكون غير مُكتملة في بعض الدول حديثة العهد بهذا الموضوع، وعلى أساس ما تقدم نستعرض من خلال الجدول (2) نتائج بُعد الاستخدام للخدمات المالية من خلال النسبتين آنفتي الذكر.

جدول (2) نتائج بُعد الاستخدام للخدمات المالية

الشهر والسنة	نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي	نسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي
Mar,2016	0.72	1.25
Jun,2016	0.70	1.19
Sep,2016	0.70	1.23
Dec,2016	0.68	1.14
Mar,2017	0.74	1.26
Jun,2017	0.72	1.22
Sep,2017	0.72	1.21
Dec,2017	0.72	1.28
Mar,2018	0.78	1.33
Jun,2018	0.75	1.30
Sep,2018	0.70	1.37
Dec,2018	0.72	1.43
Mar,2019	0.74	1.45
Jun,2019	0.71	1.42
Sep,2019	0.74	1.41
Dec,2019	0.74	1.44
Mar,2020	0.83	1.61
Jun,2020	0.87	1.53
Sep,2020	1.02	1.70
Dec,2020	1.03	1.76
Mar,2021	1.08	1.84
Jun,2021	1.04	1.78
Sep,2021	1.05	1.82
Dec,2021	0.99	1.80
Mar,2022	1.06	1.95
Jun,2022	1.02	1.88

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الشهروالسنة	نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي	نسبة الودائع للناتج المحلي الإجمالي
Sep,2022	1.06	1.98
Dec,2022	1.12	2.38
Mar,2023	1.12	2.31
Jun,2023	1.19	2.34
Sep,2023	1.22	2.29
Dec,2023	1.25	2.40

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المنشورة للبنك المركزي العراقي.

1) **تحليل نسبة الائتمان الاقتصادية:** ان عملية تقييم ابعاد الشمول المالي مسألة غاية في الأهمية لأي بلد كونها تقيس مدى شمولية القطاع المصرفي والمالي وبالنسبة لهذه النسبة التي تقارن إجمالي القروض المقدّمة من القطاع المصرفي عموماً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تستخدم لقياس مدى التوسع في القطاع المالي وعمق التمويل المصرفي في البلد، ومن خلال نتائج الجدول (2) نلاحظ الارتفاع التدريجي لهذه النسبة على مدى سنوات الدراسة التي قد بدأت بأدنى نسبة خلال الربع الأخير من عام 2016 والتي بلغت (0.68) لتصل في الربع الأخير من نهاية المدة المبحوثة في عام 2023 الى ما نسبته (1.25) ويمكن الاستدلال على حركة التصاعد في النسبة من خلال الشكل (2) والتي تدل على ان ارتفاع ***نسبة الائتمان الاقتصادية*** إشارة إيجابية إلى النمو الائتماني المقبول الذي يشهده القطاع المصرفي العراقي خلال المدة المبحوثة.

2) **تحليل نسبة الودائع الاقتصادية:** تعكس هذه النسبة مدى استقرار التمويل المصرفي لشرائح المجتمع كافة واعتماده على مصادر التمويل المُستقرة، ومن خلال نتائج الجدول (2) نلاحظ الارتفاع التدريجي ايضاً لهذه النسبة على مدى سنوات الدراسة التي قد بدأت بأدنى نسبة خلال الربع الأخير من عام 2016 والتي بلغت (1.14) لتصل في الربع الأخير من نهاية المدة المبحوثة في عام 2023 الى ما نسبته (2.40) ويمكن الاستدلال على حركة التصاعد في النسبة من خلال الشكل (2) والتي تدل على ارتفاع الحسابات المصرفية سواء تلك المُتعلقة بالإيداع والادخار وبذلك فهو مؤشر واضح على توسع قاعدة الشمول المالي خلال مدة البحث.

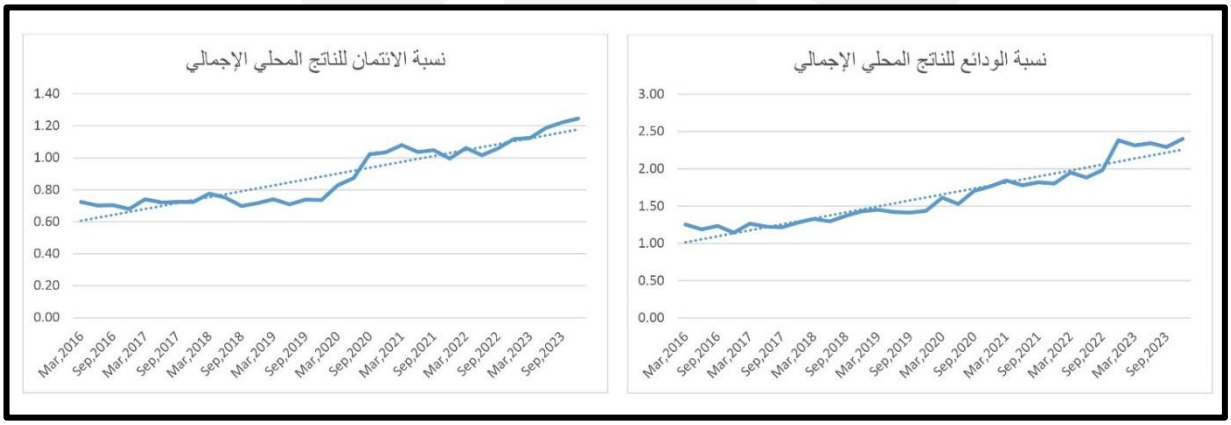

شكل (2) بُعد استخدام الخدمات المالية خلال مدة البحث.

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel.

ثالثاً: التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث واختبار الفرضيات

1) **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** انطلاقاً من نص الفرضية الفرعية الأولى الذي يُشير الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي، واستناداً على ما اظهرته

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

نتائج الجدول (3) الخاص باختبار الفرضية آنفة الذكر فانه يتم قبولها وذلك لان قيمة المعنوية (Sig) والتي بلغت (2%) اصغر من إحصاءة الاختبار المحددة بـ(5%)، كما ان نسبة الارتباط بين مؤشر كفاية رأس والمتغير التابع (الشمول المالي) قد بلغت (41%)، وكذلك قوته التأثيرية[2] المعتمدة على قيمة معامل التحديد ($R^2 = 16 \cdot 9\%$) قد بلغت (20.3%) وهي بذلك ثالث اقوى نسبة تأثير بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية.

جدول (3) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.411[b]	.169	.141	.26715

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.435	1	.435	6.092	.020
	Residual	2.141	30	.071		
	Total	2.576	31			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

2) **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** اشارت هذه الفرضية الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الربحية في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي؛ ومن خلال ما اظهرته نتائج الجدول (4) الخاص باختبار الفرضية آنفة الذكر فانه يتم قبولها وذلك لان قيمة ($Sig < 5\%$) كما ان نسبة الارتباط بين مؤشر الربحية والمتغير التابع (الشمول المالي) قد بلغت (62.7%)، وكذلك قوته التأثيرية المعتمدة على قيمة معامل التحديد ($R^2 = 39 \cdot 3\%$) قد بلغت (64.7%) وهي بذلك أهم نسبة تأثير بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية وأولها من حيث الترتيب.

جدول (4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.627[b]	.393	.372	.22834

[2]. قياس قوة التأثير بين المتغيرات والمُعبر عنها بقيمة f^2 اعتماداً على المعادلة التي أوردها (Cohen,1988) والمبينة كالآتي: $f^2 = R^2/(1 - R^2)$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.012	1	1.012	19.401	.000[b]
	Residual	1.564	30	.052		
	Total	2.576	31			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

3) **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** بناءً على ما جاءت به الفرضية الفرعية الثالثة والتي اشارت الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر السيولة في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي، ومن خلال ما اظهرته نتائج الجدول (5) الخاص باختبار الفرضية آنفة الذكر فانه يتم رفضها وذلك لان قيمة المعنوية (Sig) والتي بلغت (9.9%) اكبر من إحصاءة الاختبار المحددة بـ(5%)، كما ان نسبة الارتباط بين مؤشر كفاية رأس والمتغير التابع قد بلغت (29.6%)، وكذلك قوته التأثيرية المعتمدة على قيمة معامل التحديد ($R^2 = 8 \cdot 8\%$) قد بلغت (9.60%) وبذلك فهي اضعف نسبة تأثير بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية.

جدول (5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.296[b]	.088	.057	.27984

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.226	1	.226	2.891	.099[b]
	Residual	2.349	30	.078		
	Total	2.576	31			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

4) **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** أفادت هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر جودة الموجودات في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي؛ ومن خلال ما اظهرته نتائج الجدول (6) الخاص باختبار الفرضية آنفة الذكر فانه يتم قبولها وذلك لان قيمة ($Sig < 5\%$) كما ان نسبة الارتباط بين مؤشر الربحية والمتغير التابع (الشمول المالي) قد بلغت (49.9%)، وكذلك قوته التأثيرية المعتمدة على قيمة معامل التحديد

جدول (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.499[b]	.249	.223	.25401

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.640	1	.640	9.921	.004[b]
	Residual	1.936	30	.065		
	Total	2.576	31			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

5) **اختبار الفرضية الرئيسة:** لأجل الوقوف على العلاقة بين المتغير المستقل والتابع فانه لابد من اجراء الاختبار الاحصائي المُتعدد، وعليه جاءت الفرضية الرئيسة التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية (مُجتمعةً) في تعزيز قاعدة الشمول المالي للقطاع المصرفي العراقي، وبالاعتماد على ما اظهرته نتائج الجدول (7) فانه يتم قبول الفرضية الرئيسة للبحث وذلك لان قيمة ($Sig < 5\%$) كما ان نسبة الارتباط قد بلغت (65.3%)، وكذلك القوة التأثيرية الناتجة عن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 42 \cdot 7\%$) قد بلغت (74.5%) بمعنى ان مؤشرات السلامة المالية الحالية تؤثر في توسيع قاعدة الشمول المالي، الامر الذي يتطلب الاهتمام بهذه المؤشرات ومحاولة تعزيزها مستقبلاً ، كما ويمكن كتابة معادلة الانحدار بالشكل الآتي:

$$Y = 1 \cdot 003 + 0 \cdot 153X_1 + 0 \cdot 387X_2 + 0 \cdot 028X_3 - 0 \cdot 120X_4$$

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (7) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.653[a]	.427	.342	.23384

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.099	4	.275	5.027	.004[b]
	Residual	1.476	27	.055		
	Total	2.576	31			

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.003	.230		4.354	.000
	X1	.153	.227	.155	.674	.506
	X2	.387	.136	.568	2.851	.008
	X3	.028	.089	.056	.316	.754
	X4	-.120-	.120	-.237-	-.994-	.329

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وبناءً على ما تقدم ومن اجل تحديد حجم التأثير لكل مؤشر من مؤشرات القياس للمتغير المستقل والتابع؛ يوضّح الشكل (3) النموذج النهائي للبحث، مُتضمناً قوة التأثير لمتغيراته.

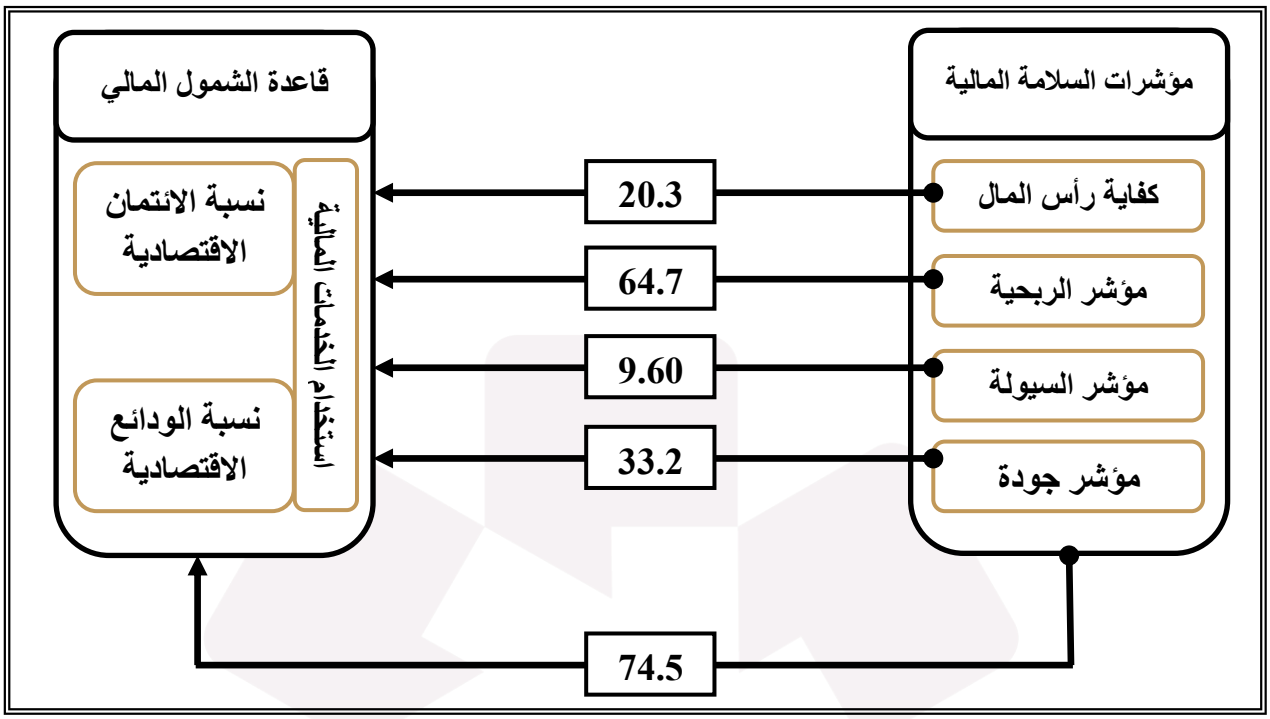

شكل (3) النموذج النهائي للبحث

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على النتائج النهائية للتحليل الاستدلالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمُقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. إن لمؤشرات السلامة المالية دوراً أساسياً في تعزيز قاعدة الشمول المالي عبر زيادة حجم الاستخدام للخدمات المالية، وعلى وجه التحديد مؤشرات الربحية بمقياسيها: العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية اللذان كانا في حالة تصاعد مستمرة خلال مدة البحث مما يُعطي انطباعاً بالثقة حول قوة القطاع المصرفي وقدرته على تحقيق الارباح.
2. وجود مبالغة لدى القطاع المصرفي العراقي فيما يتعلق بمدى كفاية رأس المال وخصوصاً وان بعض الفترات شهدت نسب عالية جداً والتي قد تنذر بالخطر المستقبلي حول ضعف الكفاءة التشغيلية للمصارف ومدى قدرتها على الاستثمار الفعلي لرأس المال.
3. ان التذبذب الواضح لمؤشر السيولة المصرفية خلال المدة المبحوثة وتحديداً نسبة الموجودات السائلة للمطلوبات قصيرة الاجل أدى الى عدم معنوية هذا المؤشر في تعزيز قاعدة الشمول المالي إلا ان هذا الامر لا يمنع ان يكون مؤشر السيولة المصرفية من المؤشرات المهمة والمؤثرة في الشمول المالي.
4. ان التقلب وعدم الاستقرار في تحليل مؤشر جودة الموجودات ما هو الا اشارة واضحة حول المشاكل في منح الائتمان المصرفي مما أدى الى زيادة عبء القروض المتعثرة؛ وزيادة نسب التخلف عن سداد الائتمان خلال المدة، وعليه فان هكذا حالات تمثل انذاراً حقيقياً بالمخاطر المستقبلية التي لابد من الوقوف عندها والعمل على معالجتها بأسرع ما يمكن حتى لا تتسبب للمصارف بأزمات مالية هي في غنىً عنها.
5. ان قاعدة الشمول المالي في حالة نمو تدريجي من خلال زيادة الحسابات المصرفية التي تدل على ادخار الافراد للأموال، كما وان ارتفاع نسبة الودائع الاقتصادية مقارنةً بنسبة الائتمان الاقتصادية ما هو الا دليل اخر على التوسع في قاعدة الشمول المالي عبر استخدام الخدمات المالية.

ثانياً: المُقترحات

1. الاهتمام بمؤشرات السلامة المالية كافة وبدون استثناء؛ وذلك لما لها من دور كبير في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، ودعم الاستقرار المالي الذي ينعكس ايجاباً على تعزيز استخدام الخدمات المالية سواء من خلال الائتمان او الإيداع او أي منتجات مالية أخرى.
2. إعادة النظر في سياسة الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية القانونية والعمل على تحديثها وفق ما تقتضيه الظروف والتطورات التي تشهدها البيئة المالية والمصرفية، وكذلك العمل على تطوير سياسة إدارة الموجودات السائلة لدى المصارف.
3. العمل بإعادة النظر فيما يتعلق بمؤشر السيولة للمصارف كافة وخصوصاً بعد ان أظهرت نتائج هذا المؤشر التذبذب الواضح في نسبة الموجودات السائلة ونسبة احتياطي السيولة خلال مدة البحث الامر الذي أدى لكونه المؤشر الأضعف تأثيراً على الرغم من أهميته الكبيرة لدى المؤسسات المالية والمصرفية كافة.
4. يُفضل قيام إدارات المصارف بإيلاء عملية تقييم مخاطر الائتمان الأهمية القصوى مع الاستمرار في عملياتها الحالية المتضمنة تقليل عبء القروض المتعثرة وخفض نسب التخلف عن السداد عبر جعلها في أدنى مستوياتها وذلك من اجل تفادي التأثيرات العكسية الناتجة عن انخفاض مؤشر جودة الموجودات.
5. العمل على حث المصارف العاملة في العراق عبر الجهات التشريعية المُتمثلة بالبنك المركزي العراقي لتوسيع نطاق عملياتها المصرفية وذلك من خلال التنويع الشامل لخدماتها المالية، وذلك لما لهذا الامر من دورة أساسي في توسيع القاعدة التمويلية للمصارف وبالتالي تعزيز مؤشر السيولة لديها وضمان حالة من الاستقرار المالي في المستقبل.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ثالثاً: التوجهات البحثية المُستقبلية

1. الثقة المالية بالمؤسسات المصرفية وأثرها في مستوى الشمول المالي
2. الثقافة المالية ودورها في زيادة الوصول للخدمات المصرفية الالكترونية
3. التحول نحو المدفوعات الحكومية الرقمية وأثرها في تعزيز الشمول المالي
4. تعديل التشريعات التنظيمية للبنك المركزي العراقي وأثرها في الشمول المالي
5. أثر كلفة الاستخدام في كفاءة العمليات المصرفية: دراسة مقارنة بين نظم الدفع الرقمية والتقليدية

المصادر

1. البنك المركزي العراقي، (2025)، **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الأولى 2025-2029**، العراق- بغداد.
2. البنك المركزي العراقي، (2024)، **تقرير الاستقرار المالي 2023**، العدد الرابع عشر، العراق- بغداد.
3. حسين، آية سعد، ومحمد، أياد طاهر، (2024)، **تأثير مخاطر الائتمان في قيمة أسهم القطاع المصرفي بتوسيط مؤشرات السلامة المالية: بحث تحليلي في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 7، العدد 1.
4. شبيب، عبد الرزاق إبراهيم، (2025)، **فاعلية مؤشرات الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق خلال المدة 2010- 2023**، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 7، العدد 1.
5. شبيب، عبد الرزاق ابراهيم، وفيصل، فيصل غازي، (2024)، **تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2009-2022)**، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي السابع للعلوم الادارية.
6. العلاف، كرم عامر خليل احمد، (2025)، **دور كشف التدفقات النقدية في الحد من المخاطر السيولة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية**، رسالة ماجستير غير منشور، الكلية التقنية الإدارية/ الموصل، الجامعة التقنية الشمالية، العراق.
7. Abdullah, A. M., & Jabbar, A. F. (2024). **The mechanism of the impact of electronic payments technology on the sustainable development goals in Iraq. Realized Arab opportunities for the period (2017-2021)**. In ZAC Conference Series: Social Sciences and Humanities (Vol. 1, No. 1, pp. 99-113).
8. Abusharba, M. T., Triyuwono, I., Ismail, M., & Rahman, A. F. (2013). **Determinants of capital adequacy ratio (CAR) in Indonesian Islamic commercial banks**. Global review of accounting and finance, 4(1), 159-170.
9. Al-Ali, A. H. H., & Al-Shabeeb, S. K. I. (2024). **Relationship between profitability indicators and maximization market value added and intrinsic for the industrial companies**. Global Business & Finance Review (GBFR), 29(2), 71-84.
10. Al-Ali, A.H.H. and Al-Obaidi, S.Z.K. (2024) "**The role of financial technology in enhancing financial inclusion: an analytical study of the Iraqi banking sector for the period 2017-2022"**, Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 20(00), pp. 2233–2258.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

.11 Anxellin, L., Ariefianto, M. D., Nathania, J., & Grace, S. (2025). **The Role of Risk and Diversification to Ensure Financial Soundness: Global Evidence.** Global Business & Finance Review, 30(2), 113.

.12 Bank for International Settlements, 2024, **Basel Committee on Banking Supervision**: Basel III Monitoring Report.

.13 Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2016). **Financial Management: Theory & Practice** (15th ed.), Cengage Learning, Inc.

.14 Brigham, Eugene F. And Houston, Joel F. (2019), **Fundamentals of Financial Management,** Fifteenth Edition, Cengage Learning, Inc.

.15 Cohen, Jacob. (1988). **Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences**, Second Edition. Lawrence Erlbaum Associates.

.16 Emonena, O. L. (2025). **Financial Soundness and Banks' performance: A Theoretical Review.** International Journal of Finance, Accounting And Management Studies, 1(4), 104-121.

.17 Georgios, K., & Konstantina, K. (2025). **Mergers & Acquisitions of Banks. An Evaluation Analysis of Financial Soundness During & Post the Event Including the Pandemic. Evidence from Greece.** Economic Alternatives, (2), 295-323.

.18 Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J. (2015), **Principles of Managerial Finance, Fourteenth Edition (Global Edition)**, Pearson Education Limited, United States of America.

.19 Imade, O. O. (2025). **Interest Rate Volatility and Financial Soundness in The Money market in Nigeria: A Theoretical Review.** International Journal of Finance, Accounting And Management Studies, 1(5), 36-45.

.20 **tech in middle-income** -Kerouat, Souha, 2024, **Financial inclusion and the contribution of fin countries: An empirical investigation across a panel of countries in Africa and Asia.** International Journal of Research and Innovation in Social Science, VIII(II), 2189–2204.

.21 Lusmeida, H., & Gunawan, E. (2025). **The Capital Adequacy Ratio Moderated Enterprise Risk Management on Financial Distress.** Journal Riset Bisnis Dan Management, 18(1), 163-178.

.22 Schinasi, G. J. (2004). **Defining Financial Stability (IMF Working Paper No. 04/187)**. International Monetary Fund.

.23 Van Le, D., & Tran, T. Q. (2024). **Financial soundness and subjective financial well-being: Do government policies matter?.** Russian Journal of Economics, 10(4), 332-350.

.24 Vo, D. H. (2025). **Long-term effects of institutional quality on financial inclusion in Asia–Pacific countries.** Financial Innovation, 11(1), 59.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674